

دعم جنوب أفريقيا لروديسيا الجنوبية في مواجهة العقوبات الاقتصادية

(1979-66)

South Africa's support for Southern Rhodesia in the face of economic sanctions

(66-1979)

أ/ جيهان عبدالرحمن محمد جاد

باحثة دكتوراه بكلية الدراسات الأفريقية العليا- جامعة القاهرة

Gihangad510@yahoo.com

تاريخ النشر : 25 / 05 / 2021

تاريخ الاستلام: 31 / 03 / 2021

الملخص:

أعلن إيان سميث رئيس وزراء روديسيا الاستقلال من جانب واحد عن بريطانيا في 15 نوفمبر 1965، ولذلك واجه عقوبات اقتصادية صعبة فرضتها ضده الأمم المتحدة في عام 1966، ولكنه لم يهتم بأمر العقوبات المفروضة و حمله المقاطعة التي يتعرض لها وذلك بفضل الدعم المقدم له من جنوب أفريقيا، حيث اعتبرها شريك اقتصادي عوضاً عن بريطانيا، واستخدم موانئها لاستيراد وتصدير بضائعه تحت ستار جنوب أفريقيا عن طريق استخدام سلسلة من الوسطاء وترتيبات المقايضة وتزوير شهادات المنشأ. كما قامت جنوب أفريقيا بإمداد روديسيا باحتياجاتها من النفط بكميات كانت كافية لتقليل اثر العقوبات النفطية، وبمرور الوقت ، لم تعد العقوبات تشكل تهديداً بل أصبحت روتينية .

ولذلك نحاول في هذه الورقة توضيح الدعم الذي قدمته جنوب أفريقيا لروديسيا في المجالات الاقتصادية لتقليل أثر العقوبات الاقتصادية عليها

الكلمات المفتاحية: روديسيا الجنوبية – جنوب افريقيا – عقوبات اقتصادية – نفط - دعم

- Abstract;

when Ian Smith, Prime Minister of Rhodesia, declared a Unilateral Independence from Britain on November 15, 1965, He faced several difficult economic sanctions as a result and which was imposed by the United Nations in 1966, however he did not care about these imposed sanctions and accompanied boycott that due to the provided support from South Africa which he considered an economic partner and replacement for of Britain, while he used its ports to import and export goods under the

guise of South Africa by using a series of intermediaries, arrangements and forging certificates of origin. South Africa also supplied Rhodesia with its needed oil supply in quantities that were sufficient to reduce the impact of the oil sanctions. Over time, the sanctions no longer constituted a threat but rather became routine. Therefore, this paper attempts to clarify the support provided by South Africa to Rhodesia in the economic fields to counter the impact of economic sanctions on it

Keywords: Southern Rhodesia - South Africa - Economic sanctions – oil - Support

مقدمة:

أعلن إيان سميث Ian Smith رئيس الوزراء روديسيا استقلال بلاده من جانب واحد Unilateral Declaration of Independence (U.D.I) في 11 نوفمبر عام 1965، وبهذا أصبحت روديسيا أول مستعمرة تنفصل عن بريطانيا دون رضاها. وكان رد فعل بريطانيا أنها أعلنت أن الخطوة التي اتخذتها روديسيا غير شرعية، وحظرت كل تجارة معها. وفي عام 1966 فرضت الأمم المتحدة عقوبات اقتصادية ضد روديسيا. وأوقفت معظم الدول أو خفضت تجارتها مع روديسيا.

وأصر سميث برغم معارضة الحكومة البريطانية على إعلان الاستقلال من جانبه فقط، غير مهتم بالرأي العام الدولي، معتمداً على الحكومات العنصرية المجاورة له في جمهورية جنوب أفريقيا والأقاليم التابعة للحكم الديكتاتوري البرتغالي في أنجولا وموزمبيق.

وقد نظر البيض في جنوب أفريقيا إلى إعلان الاستقلال من جانب واحد على أنه تصرف متسرع لا ضرورة له، ومع ذلك اضطرتهم الظروف إلى دعم ومساندة أية حكومة بيضاء في منطقة الجنوب الأفريقي. وعلى الرغم من المواقف المتباينة تجاه روديسيا التي توجد بين البيض في جنوب أفريقيا، فإن سياسة جنوب أفريقيا تجاه ساليسوري قد اتبعت بشكل عام مبدأين أساسيين استمرار الأعمال التجارية المعتادة بينهم، وعدم التدخل في الشؤون الروديسية. وبرغم أن التزام حكومة جنوب أفريقيا بهذه المبادئ قد قيد يديها، لكنها واصلت دعمها العسكري والاقتصادي الحيوي لروديسيا.

كانت زيادة الاعتماد الاقتصادي على جنوب أفريقيا واحدة من أكثر السمات البارزة لاتجاه ما بعد UDI، وهذا يتناقض مع التصميم التاريخي السابق للمستعمرة لتقليل الاعتماد على جارتها الأقوى في الجنوب. وقد أدى التحول السياسي إلى اليمين في ظل حكومة الجبهة الروديسية إلى اتخاذ تدابير جديدة للفصل العنصري على نحو متزايد على غرار تلك الموجودة جنوب أفريقيا. وتحولت الحكومة أيضاً إلى مثال جنوب أفريقيا لتدابير السياسة لتعزيز الاكتفاء الذاتي، وتشجيع نمو الصناعة، أو احتجاز المستثمرين الأجانب في سياسات روديسيا.

ونحاول في هذه الورقة رصد الدعم الجنوب أفريقي لروديسيا الجنوبية خلال تلك الفترة، وذلك من خلال المحاور التالية:

أولاً: على مستوى التجارة

ثانياً: على مستوى الصناعة

ثالثاً: على مستوى الزراعة

رابعاً: على مستوى المعاملات البنكية

خامساً: مواجهة أزمة النفط

أولاً: على مستوى التجارة

بعد إعلان الاستقلال من جانب واحد، وانزواء بريطانيا كشريك تجاري رئيسي واستبداله بجنوب أفريقيا⁽¹⁾، التي ارتفعت وارداتها من روديسيا من 11% قبل عام 1965⁽²⁾، إلى 22%، وخلال تلك الحقبة اعتمدت روديسيا الجنوبية على جنوب أفريقيا لعدة أسباب منها، أنها كانت سوقاً لتسويق منتجاتها، ووسيط في عملياتها التجارية بعبور المنتجات الروديسية عبر أراضيها وموانئها، وأخيراً كانت جنوب أفريقيا مصدراً لرأس المال الأجنبي⁽³⁾. وبحلول عام 1968، كانت 29٪ من صادرات روديسيا إلى جنوب أفريقيا و 54٪ من وارداتها جاءت من جنوب أفريقيا⁽⁴⁾.

وقد كانت روديسيا سوقاً مهماً لشركات جنوب أفريقيا والشركات متعددة الجنسيات التي عملت على توسيع نطاق الإنتاج الصناعي في جنوب أفريقيا⁽⁵⁾، التي تعاملت مع أكثر من نصف واردات روديسيا، وخاصة المحركات وقطع الغيار والآلات والمعدات والبترين والمواد الخام⁽⁶⁾.

تزامن اعتماد روديسيا التجاري على جنوب أفريقيا مع تغلغل رأس المال الجنوب إفريقي في اقتصاد الإقليم ككل، وهو نمط نما بوضوح بعد إعلان الاستقلال من جانب واحد، ونجحت بعض شركات متعددة الجنسيات في اختراق الاقتصاد الروديسي. مثل شركة الأنجلو الأمريكية The Anglo American Corporation، وشركة هولتس للسكر Hullets Sugar Corporation، وشركة مبيعات الصلب الروديسية Rhodesian Steel Sales Company، وكانت شركتا إيجل للتأمين الروديسية Rhodesian Eagle Insurance، والبنك الهولندي the Netherlands Bank متعاونتين مع الاقتصاد الروديسي، بالرغم من عدم وجود أرقام دقيقة عن حجم الاستثمارات بينهم⁽⁷⁾.

قدمت مجموعة من الدراسات الاقتصادية المؤثرة في جنوب أفريقيا، في يونيو 1966 عدة توصيات لمساعدة روديسيا، منها أن "الشركات الجنوب أفريقية يجب أن تتعهد بتسويق منتجات

روديسيا إلى العالم بطريقة لا يمكن أن تتبع بلد المنشأ⁽⁸⁾. وقام رجال الأعمال الجنوب أفريقيون بإنشاء شركات وهمية مهمتها الوحيدة إخفاء الأصل الروديسي للصادرات ووجهة الواردات⁽⁹⁾.

حيث كان يتم إرسال المنتجات الروديسية إلى جنوب أفريقيا وموزمبيق لشحنها إلى المشتريين في جميع أنحاء العالم. وتُظهر سجلات البلدان المستوردة أن منشأ هذه السلع هو جنوب أفريقيا أو موزمبيق. وإذا طعنت أي حكومة في هوية منتج، كان يمكن للمشتري أن يقدم بيانات وشهادات منشأ مزورة. مع حجب الارتباط الروديسي بالمنتج، وقد تمت حماية المشتري من الملاحقة القضائية المحتملة ومصادرة المنتج. وكانت تُستخدم هذه الطريقة أيضاً لحماية الوجهة النهائية للبضائع التي تستوردها روديسيا.

ومن جانب آخر نجد أنه بعد إعلان روديسيا الاستقلال من جانب واحد، تحول المصنعون الروديسيون المحرومون من سوق زامبيا بسبب العقوبات إلى سوق جنوب أفريقيا؛ لكن مصنعي جنوب أفريقيا الذين شعروا بالقلق من هذه المنافسة احتجوا على حكومتهم، الأمر الذي أدى بدوره إلى الضغط على حكومة روديسيا. وكانت النتيجة أن روديسيا وافقت عام 1968 على فرض ضوابط على الصادرات إلى جنوب أفريقيا من الملابس والأحذية وأجهزة الراديو. كما خضع المنتجون الروديسيون للرقابة بشكل خاص في هذا لأن منافسهم من جنوب أفريقيا قد قاموا بالفعل باستبدالهم بزامبيا منذ إعلان الاستقلال.

وعلى الرغم من هذه الانتكاسة، استمر المستوى الإجمالي للتجارة المباشرة مع جنوب أفريقيا في الارتفاع، ونما حجم تجارة الترانزيت بأرباح كبيرة للوسطاء في جنوب أفريقيا. وأشارت التقديرات إلى أن ما لا يقل عن 85% من تجارة الصادرات والواردات في روديسيا كانت تتحرك بشكل خفي عبر جنوب أفريقيا وأفريقيا البرتغالية⁽¹⁰⁾.

اعتمدت جنوب أفريقيا على الصادرات الروديسية في عام 1971، وكانت حوالي 31% لتلبية احتياجاتها الخاصة، بينما عبر حوالي 29% أخرى من الصادرات الروديسية من أراضي جنوب أفريقيا إلى بقية العالم. وكانت موانئ موزمبيق قناة أخرى حاسمة لتصدير البضائع الروديسية إلى الخارج⁽¹¹⁾. وفي بيان الميزانية لعام 1972، ذكر وزير المالية الروديسي راثال، أن "الدولة تقوم فعلياً بالتصدير إلى أقصى حد من قدرتها المادية"، وأشار إلى عجز السكك الحديدية عن نقل البضائع إلى الموانئ البحرية سواء في موزمبيق أو في جنوب أفريقيا⁽¹²⁾.

وألقي سميث خطاباً أثناء افتتاحه معرض جودوود the Goodwood Show في كيب تاون Cape Town في فبراير 1972، أكد فيه على أن رئيسي وزراء البلدين ناقشا سبل التكامل الاقتصادي في منطقة تجارة حرة، مع إمكانية وجود روابط تسويقية وسياسية مشتركة في الوقت المناسب⁽¹³⁾.

ومع إغلاق موزمبيق حدودها مع روديسيا في مارس 1976، والتي كانت تمر بها أكثر من 70% من تجارة روديسيا، أُجبرت الأخيرة على تغيير مسارات طرق التجارة إلى جنوب أفريقيا⁽¹⁴⁾، واصطدمت روديسيا بصعوبة طول المسافة إلى موانئ جنوب أفريقيا، والتي كانت تقريباً أطول بثلاث مرات من الطرق المؤدية إلى مواني موزمبيق، فعلى سبيل المثال كان ميناء بيرا كان على بعد 360 ميلاً من العاصمة الروديسية، بينما كان ميناء ديربان بجنوب أفريقيا على بعد 1260 ميلاً⁽¹⁵⁾، وبالتالي زاد متوسط التكلفة والوقت المستغرق في النقل إلى حد كبير⁽¹⁶⁾.

كما اصطدمت روديسيا بصعوبة أخرى، وهي تأخير شحن صادراتها من جنوب أفريقيا إلى العالم، نظراً لازدحام الموانئ بالمنتجات، حيث قامت روديسيا بإعادة توجيه أكثر من مليون ونصف مليون طن من سلع التصدير سنوياً عبر جنوب أفريقيا⁽¹⁷⁾. مما دفع السكك الحديدية في جنوب أفريقيا إلى أضافت مزيداً من الوقت للتأخير.

وبحلول نهاية أغسطس 1976، وصل تراكم الصادرات إلى أزمة حقيقية؛ ودعى عدد من المسؤولين التنفيذيين من المنظمات التجارية والصناعية والزراعية والتعدين سميث لإجراء محادثات عاجلة مع حكومة جنوب أفريقيا بشأن هذا الأمر، حيث كان لابد من دفن 16,000 طن من الحمضيات الموجهة للتصدير في روديسيا. ونتيجة لذلك، بدأت احتياطات النقد الأجنبي في الانخفاض، مما تسبب في مزيد من الاضطراب في التجارة والصناعة. ووجدت الحكومة أيضاً في وقت لاحق أن شحنات النفط من جنوب أفريقيا قد تم قطعها، والأخطر من ذلك، أن إمدادات الأسلحة والذخيرة، التي كانت تعبر الحدود سابقاً كل اسبوع، قد توقفت⁽¹⁸⁾.

وقد بلغ الدين الروديسي لجنوب أفريقيا، باستثناء المساعدات العسكرية 260 مليون راند بحلول عام 1980، وقد زادت استثمارات جنوب أفريقيا في الاقتصاد الروديسي أكثر من الضعف بين عامي 1974 و 1979 لتصل إلى 450 مليون جنيه إسترليني. وسيطر رأس المال الجنوب أفريقي على حوالي 30 % من صناعة التعدين في روديسيا، إلى جانب رأس المال البريطاني حوالي 80 % من الصناعة التحويلية في البلاد⁽¹⁹⁾.

ثانياً: على مستوى الصناعة

حافظت الصناعة على مكانتها اقتصادياً وبالرغم من انخفاض الصادرات خاصة لزambia، إلا أنها ارتفعت لجنوب أفريقيا، كما تم التغلب على السلع المستوردة بالاستيعاض عنها بتصنيعها محلياً⁽²⁰⁾.

واعتمدت روديسيا اعتماداً كبيراً على جنوب أفريقيا، التي كانت أكبر شريك تجاري لها والمصدر الرئيسي لرأس المال الاستثماري لصناعاتها التعدينية والتحويلية، بعدما واجهت سالبوري النبذ الدولي ومجموعة كبيرة من العقوبات الاقتصادية التي صُممت لتشل الاقتصاد الروديسي ووضع حد لإعلانها الاستقلال الأحادي الجانب، زاد اعتمادها عليها⁽²¹⁾.

على الرغم من تطور صناعاتها الثانوية والتحويلية، واصلت روديسيا الجنوبية الاعتماد بشكل كبير على جنوب أفريقيا للحصول على السلع الأساسية مثل المتفجرات وزيوت التشحيم وأنايب الحديد والصلب ومعدات السكك الحديدية والتعدين والآلات الثقيلة الأخرى التي لا يمكن إنتاجها بعد في روديسيا الجنوبية، ولعدد كبير من المنتجات الأخرى. كما كانت جنوب أفريقيا الملجأ الأساسي لروديسيا في حالة نقص الطوارئ⁽²²⁾.

ولعبت الشركات متعددة الجنسيات دوراً مهماً في الاقتصاد الروديسي في أواخر الستينيات وفترة السبعينيات. وارتبط العديد من الشركات الروديسية بتلك الشركات صاحبة الإمبراطورية الاقتصادية العملاقة، والتي تركزت في جنوب ووسط أفريقيا، وكان لها فروع بجنوب أفريقيا وبريطانيا.

من بين هذه الشركات، شركة الأنجلو أمريكية Anglo-American Corporation وشركة مناجم دي بيرز المتحدة De Beers Consolidated Mines، وشركة شاتر الموحدة Charter Consolidated، وشركة راند سيلكشن Rand Selection Corporation⁽²³⁾. وسيطرت تلك الشركات على التصنيع والتعدين والنفط والزراعة والمواد الكيميائية وما شابه ذلك⁽²⁴⁾.

وكان إحدى مميزات ارتباط الشركات الروديسية بالشركات المتعددة الجنسيات، هو تدفق رأس المال من الشركة الأم، والتي غالباً ما كانت توفر المعلومات الفنية والترخيص للإنتاج المحلي، وقد قدمت شركات التعدين في جنوب أفريقيا الخبرة الفنية للتنقيب عن المواقع المعدنية وتطويرها، واحتفظت كل من شركة الأنجلو أمريكية وجنوب أفريقيا للمنجنيز، بمختبرات جيولوجية متطورة في سالسبوري⁽²⁵⁾.

ومع فرض حظر على استيراد الأسبستوس من روديسيا الجنوبية إلى بريطانيا، كان يتم شحن ألياف منجم شاباني Shabanie Mine⁽²⁶⁾ من الأسبستوس إلى جنوب أفريقيا التي قامت بدورها بإعادة تجميعه ثم بيعه كأسبستوس مُستخرج من جنوب أفريقيا⁽²⁷⁾.

وقد أعلنت المؤسسة العامة للتعدين والتمويل في جنوب أفريقيا وشركة الترويج للتعدين في روديسيا في منتصف عام 1968 عن استثمار مليون دولار في مشروع لتطوير التعدين في وادي بينهالونجا⁽²⁸⁾ the Penhalonga Valley⁽²⁹⁾. كما قام اتحاد متعدد الجنسيات من البنوك والشركات الأوروبية بوضع خطة معقدة لتوفير 68,5 مليون دولار لتطوير مرافق شركة الحديد والصلب الروديسية (Risco) Iron and Steel Compan في عام 1972⁽³⁰⁾.

وقد اتخذت الولايات المتحدة من جنوب أفريقيا ستاراً لتعاملاتها مع روديسيا الجنوبية، وتم ذلك من خلال سيطرة الفروع الروديسية التابعة لشركات بريطانية أو جنوب أفريقية أو أمريكية على قطاع التعدين بالكامل بغض النظر عن العقوبات⁽³¹⁾. وقد أنتجت شركة تيرنرونيوال البريطانية the British Firm Turner and Newall الأسبستوس أحد الصادرات المعدنية الرئيسية، كما قامت شركتي فووت مينيرال الروديسية Foote Minerals وشركة يونيون كاربايد Union Carbide Corporation of

America بامتلاك أكبر مناجم الكروم في روديسيا، وشركة فاناديوم الأمريكية Vanadium Corporation of America بإنتاج الكروم، كما ارتبطت بعض هذه الشركات التابعة أيضاً بشركات الكروم البريطانية والأمريكية. وقد هيمنت مجموعة ميسينا بجنوب أفريقيا the South African Messina group على تعدين النحاس⁽³²⁾.

وقامت الشركات الأمريكية بالضغط على الكونجرس الأمريكي لاستيراد الكروم الروديسي، الذي كان استراتيجياً للأمن الأمريكي ولصناعة السبائك الحديدية، وأن العقوبات وضعت الولايات المتحدة تحت رحمة الاتحاد السوفيتي⁽³³⁾. وطالبت بتراخيص استيراد لحوالي 200,000 طن من الكروم التي لم تغادر روديسيا قبل ديسمبر 1966⁽³⁴⁾. وبعد مناقشات بيروقراطية طويلة وافقت الحكومة الأمريكية في عام 1970، باستيراد خام الكروم الذي تم طلبه قبل فرض العقوبات بشكل رسمي⁽³⁵⁾.

ولذا حثت الحكومة المشرعين المحافظين على إقرار تعديل بيرد Byrd⁽³⁶⁾ بنجاح، وكان تعديل بيرد في عام 1971 قد أعفى الكروم وغيرها من المواد الاستراتيجية والضرورية من الحظر الأمريكي على واردات روديسيا، ولكن كانت هناك جهود متضافرة في عامي 1973 و1974 لإقناع الكونجرس بإلغاء التعديل، والذي تم بالفعل في مارس 1977⁽³⁷⁾.

وهكذا أصبحت الولايات المتحدة أول بلد يصوت لصالح عقوبات الأمم المتحدة ثم يصدر قانوناً ينتهكها⁽³⁸⁾. ووفقاً لأرقام وزارة الخارجية الأمريكية، ونتيجة لتعديل بيرد، فقد زودت الولايات المتحدة النظام الروديسي بمبلغ 13,3 مليون دولار من النقد الأجنبي في عام 1972. وفي الأشهر التسعة الأولى من عام 1973، تمت إضافة أكثر من 17 مليون دولار⁽³⁹⁾.

وقد تم تطوير منشآت حليج القطن وتوسعة الغزل والنسيج، وازدهرت صناعة الملابس في روديسيا. وبتحريض من جنوب أفريقيا، وضعت ضوابط على تصدير الملابس المخفضة الاسعار من روديسيا إلى جنوب أفريقيا في عام 1968⁽⁴⁰⁾.

في مجال التصنيع الزراعي نجد رأس المال الأجنبي (البريطاني والجنوب الأفريقي) ارتكز في تصنيع التبغ، السكر⁽⁴¹⁾، الذرة، القطن، وتعبئة وحفظ اللحوم، وتعد أكبر شركات تصنيع التبغ في روديسيا هي شركة هيوولث Huletts (الجنوب الأفريقية)، لايبف Liebef، وبروك بوند Broke Bond البريطانية.

في مجال التمويل، قدمت البنوك والشركات السويسرية والألمانية الغربية والاسترالية والأمريكية 90 مليون دولار أمريكي من أجل زيادة طاقة الحديد والصلب، ومن ثم تقاسمت ملكية تلك الصناعة الشركات الأنجلو أمريكان ومجموعة Messina الجنوب أفريقية، والتي خدم انتاجها قطاع عريض من المنتجات المعدنية الأخرى التي أستخدمت في السكك الحديدية وفي التشييد⁽⁴²⁾.

تمكنت روديسيا من الابتعاد عن الاتحاد الجمركي لجنوب أفريقيا، وهو مشروع كان من شأنه أن يُفيد الصناعيين الجنوب أفريقيين بشكل كبير، ولكن قد كان له عواقب وخيمة على الشركات

الروديسية الأصغر حجماً والأقل كفاءة⁽⁴³⁾. وأشار تقرير للتجارة أن الاتحاد الجمركي لجنوب أفريقيا قام بتصدير 246 مليون دولار إلى روديسيا. وأشار هذا إلى أن أكثر من 50 % من واردات روديسيا تم الحصول عليها من خارج الاتحاد الجمركي لجنوب أفريقيا على الرغم من العقوبات. ومن الواضح أنه كان من مصلحة النظام الروديسي أن تبقى فاتورة الاستيراد منخفضة قدر الامكان، وأن تُستخدم العملة الأجنبية لأغراض أساسية. لكن العقوبات أعطت زخماً قوياً لاستبدال الواردات وزيادة تطوير صناعة التصنيع⁽⁴⁴⁾.

ثالثاً: على مستوى الزراعة

استوردت روديسيا عدد كبير من الجرارات الزراعية من جنوب أفريقيا، حيث تمكنت من التغلب على حظر عقوبات المجلس البريطاني للتجارة على المحارث البريطانية والأجنبية المستخدمة. حيث لم يحظر المجلس التصدير المؤقت للمحارث البريطانية لاستخدامها من قبل المنافسين البريطانيين فقط. بل ضغط على الدول الأخرى لمنع المنافسين الآخرين من توريد الجرارات الزراعية إلى روديسيا⁽⁴⁵⁾.

وكان التبغ أحد أهم السلع التصديرية الرئيسية في روديسيا، وفقدان ما يقرب من نصف السوق بفقدان المملكة المتحدة كان ضربة قوية لاقتصاد روديسيا⁽⁴⁶⁾. خاصة وأنه في عام 1966 كان نصف المحصول على الأقل غير مُباع وفي التخزين، وتم التخلص ما بين 30 و 40٪ من محصول التبغ بشهادة بعض الروديسيين⁽⁴⁷⁾. وعوضت ذلك الشركات الجنوب أفريقية التي اشترت كميات كبيرة منه⁽⁴⁸⁾.

وقد اشارت التقديرات إلى أن حوالي 110 مليون جنيه إسترليني من رأس المال الجنوب أفريقي مستثمر في روديسيا. وكانت مزرعة قصب المثلث الشاسعة في روديسيا الجنوبية أحد الأمثلة البارزة في هذا المجال، والتي افتخرت بها حكومة سميث، وهي مملوكة لشركة Hulett's South African Refineries Limited في ديربان Durban.

كما أن هناك ارتباط وثيق بين جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية في المجالات التقنية الزراعية وفي تبادل المعلومات التقنية والعلمية، كمكمل طبيعي لهذه الروابط الاقتصادية. فعلى سبيل المثال استخدمت روديسيا الجنوبية على نطاق واسع المؤسسات البحثية في جنوب أفريقيا مثل منظمة الأبحاث البيطرية، ومكتب جنوب أفريقيا للمعايير، ومجلس جنوب أفريقيا للبحوث العلمية والصناعية⁽⁴⁹⁾.

رابعاً: على مستوى المعاملات البنكية

بعد تفكك اتحاد روديسيا ونياسالاند، وبالتالي إنهاء الاتحاد النقدي بين روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند⁽⁵⁰⁾، تم إنشاء البنك الاحتياطي الروديسي للعمل كبنك مركزي في 16 نوفمبر 1964⁽⁵¹⁾، وتم الاستعاضة عن الجنيه الاسترليني بالدولار الروديسي؛ وذلك بعد طرد روديسيا الجنوبية من منطقة التعامل بالجنيه الاسترليني في نوفمبر 1965⁽⁵²⁾، وتم تصميم العديد من التدابير المؤقتة لتحرير متطلبات الاحتياطي الخاصة بها وتعريف الأصول السائلة⁽⁵³⁾. وتم حظر تصدير رأس المال البريطاني، وحجز احتياطيات روديسيا في لندن وتجميد حسابها في بريطانيا، وإيقاف ضمانات ائتمانات التصدير إلى روديسيا⁽⁵⁴⁾.

وكان سميث قد سحب معظم الاحتياطيات الروديسية من لندن إلى جنوب أفريقيا قبل أن تقوم الحكومة البريطانية بتجميدها، بعد أن ضغطت الأمم المتحدة والدول الأخرى عليها، حتى احتجزت مدفوعات قدرها 5,1 مليون جنيه استرليني مملوكة لمستثمرين روديسيين، إلا أن روديسيا تأثرت لنفسها وقامت بتجميد تحويلات قدرها 8,8 مليون جنيه استرليني لبريطانيا⁽⁵⁵⁾.

وكان أهم التدابير العملية لدعم روديسيا التي اتخذتها جنوب أفريقيا، بعد شطب روديسيا من منطقة الجنيه الاسترليني، أن قامت البنوك الجنوب أفريقية بتأمين الدولار الروديسي⁽⁵⁶⁾. كما قرر بنك جنوب أفريقيا الاحتياطي في عام 1965 أن قيمة الدولار الروديسي قابل للتحويل مباشرة فقط بالراند الجنوب أفريقي⁽⁵⁷⁾، وأنها تعادل الراند، فلم يكن التهرب من العقوبات الاقتصادية ممكناً بدون إمكانية تحويل العملة الروديسية إلى عملة حرة، وقد ساعد ذلك روديسيا في الحفاظ على مركزها الائتماني، وتحرير العملات الأجنبية الروديسية مقابل البضائع التي لم تتمكن جنوب أفريقيا من توفيرها⁽⁵⁸⁾.

ولقد نجح بنك الاحتياطي الروديسي في طباعة الأوراق النقدية الخاصة به، متزامناً ذلك مع محاولات الحكومة البريطانية لمنع روديسيا من الحصول على أوراق نقدية جديدة⁽⁵⁹⁾. وقامت بنوك الجنوب أفريقية بتأمين الدولار الروديسي للاعتراف به كعملة رسمية⁽⁶⁰⁾.

وعندما خفضت جنوب أفريقيا قيمة الراند في عام 1967، لم تحذرو روديسيا حذوها. واعتبرت أن هذا الإجراء غير ضروري لخفض تكلفة الصادرات الروديسية، والتي كانت تسير بالفعل بسعر مخفض بسبب العقوبات. فقد كانت الحكومة الروديسية مصممة على عدم اتباع تخفيض قيمة الراند الجنوب أفريقي، الذي حدث مرة أخرى في ديسمبر 1971 وأكتوبر 1972⁽⁶¹⁾.

خامساً: مواجهة أزمة النفط

أكدت حكومة جنوب أفريقيا منذ فرض العقوبات الاقتصادية على روديسيا، أنها لن تشارك في المقاطعة فيما يتعلق بمسألة البترول وإمدادات النفط، وأن "الأمر متروك لشركات النفط وغيرها، أن تقرر ما إذا كان لديهم مثل هذه المنتجات للبيع"⁽⁶²⁾.

وقامت فروع شركات النفط الكبرى في جنوب أفريقيا ببيع النفط إلى جميع العملاء بالسعر المعتاد، دون تحديد شروط البيع، وذلك بموجب قانون جنوب أفريقيا، بينما قامت شركة خدمات الشحن المحدودة Freight Services Ltd الجنوب أفريقية بدور الوسيط بين فروع شركات النفط وبين وكالة روديسيا شبه السرية جينتا GENTA للمنتجات البترولية المكررة، وهي الوكالة الحكومية الروديسية التي تأسست في يناير 1966 للتعامل مع واردات النفط⁽⁶³⁾.

وقد نشرت نيويورك تايمز The New York Times في 12 فبراير 1966، أن جنوب أفريقيا من خلال مجموعة أطلقت على نفسها "صندوق وقود الاستقلال من جانب واحد" أرسلت البنزين إلى الجيش والشرطة الروديسيين يومياً على الطريق إلى الحدود بين روديسيا وجنوب أفريقيا عند بيتبريدج Beit Bridge. كما منحت تصريح حكومي لجميع شركات البنزين لدعم روديسيا، ومن ثم تم إرسال عبر شحنات برية⁽⁶⁴⁾، ولعل هذه المساندات العاجلة جعلت سميث يؤكد للروديسيين في مارس 1968 أن احتياطي البترول في روديسيا الجنوبية يكفي لمدة عام، واعتقد أن البترول المنقول براً عبر السكك الحديدية من موزمبيق إلى روديسيا قد يكون قادر على صد انعكاسات العقوبات الاقتصادية على البلاد⁽⁶⁵⁾.

كما ذكرت جريدة إيكومنست The Economist أنه خلال شهري فبراير ومارس 1966، أرسلت جنوب أفريقيا إمدادات نفطية تُقدر ما بين 30 ألف إلى 40 ألف جالون من البنزين يومياً، أي ما يعادل حوالي نصف الاستهلاك المقنن، وما يكفي لتمديد مخزون البنزين آنذاك لمدة شهرين آخرين. مما جعل رئيس الوزراء بريطانيا هارولد ويلسون يقدم احتجاجاً شديداً للهجة إلى كارل دي ويت Carel de Wet سفير جنوب أفريقيا في لندن، ضد تدفق النفط من جنوب أفريقيا في روديسيا⁽⁶⁶⁾.

وشاركت شركات النفط الغربية الكبرى في عملية خرق العقوبات بفروعها في جنوب أفريقيا، مثل شركة شل Shell البريطانية وشركة بريتيش بتروليوم British Petroleum. وموبيل وكالتيكس وتوتال⁽⁶⁷⁾. وباستخدام سلسلة من الوسطاء وترتيبات المقايضة وتزوير شهادات المنشأ، رتبت جينتا لاستمرار وصول النفط إلى روديسيا بكميات كافية لتقليل أثر العقوبات النفطية⁽⁶⁸⁾. وقامت بشحن 110 آلاف جالون يومياً من جنوب أفريقيا⁽⁶⁹⁾، حيث استقبلت حكومة سميث البنزين حوالي 2 مليون جالون شهرياً⁽⁷⁰⁾.

وقد اعلنت الشركات المحلية التابعة لشركات النفط الدولية في جنوب أفريقيا في منتصف يناير 1966، أنهم يقومون ببيع النفط للأفراد العاديين، الذين ينقلونه إلى روديسيا، وأنه لا يمكنها قانوناً أن تمنع مبيعات النفط لأي شخص، وفي الأسابيع التي تلت ذلك، سجلت الصحافة اليومية، وكذلك المخابرات البريطانية تدفقاً متزايداً لعبور النفط إلى روديسيا، ليس فقط في المركبات كما كان من قبل، ولكن في عربات السكك الحديدية التي تحمل علامات سكك حديد جنوب أفريقيا. ولم تمنع حكومة جنوب أفريقيا ذلك، كما أنها لم تقم بأي خطوة للانضمام إلى الحملة رسمياً⁽⁷¹⁾.

وأعدت جنوب أفريقيا جدولاً منتظماً للتسليم البري، وأفاد عملاء أمريكيون أن بريطانيا العظمى كانت على علم بالوضع، لكنها إما غير راغبة أو غير قادرة على فعل أي شيء حيال ذلك⁽⁷²⁾. كما أشار تقرير لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن إلى أن الحكومة البريطانية كانت على دراية بحجم الإمداد إلى روديسيا في وقت مبكر من مايو 1966 وحاولت التحقق من ذلك، ولكن عدم تعاون جنوب أفريقيا في تقديم المعلومات، جعل هذا الأمر مستحيل. وكان من الصعب تحديد المصدر الحقيقي للسلع المشتبه في أنها "روديسية" ولكنها تحمل وثائق تثبت التصدير من مصادر أخرى⁽⁷³⁾.

وذكر سميث نفسه في مذكراته، "أن حظر النفط، وهو أحد أسلحة ويلسون الرئيسية، لم يحظى باستجابة أو تعاطف قوي من أصدقائنا في جنوب أفريقيا، ولقد نتج عن ذلك تعزيز ودعم العلاقات بين بلدينا، خاصة وأن حكومة جنوب أفريقيا عارضت من حيث المبدأ العقوبات، واعتزمت الحفاظ على العلاقات الطبيعية بين بلدينا"⁽⁷⁴⁾.

أصبح من الواضح أيضاً أنه بغض النظر عن الإجراءات الأمريكية والبريطانية، كانت هناك دول أخرى مستعدة لتزويد جنوب أفريقيا بالنفط لتسليمه إلى روديسيا. وأفاد عملاء المخابرات الأمريكية أن العديد من الشركات الوهمية التي أنشئها بريتوريا لمساعدة روديسيا، كانت تتلقى النفط من الشركات الفرنسية⁽⁷⁵⁾. وحتى إغلاق الحدود مع موزمبيق في عام 1976، كانت تصل بعض المنتجات النفطية المكررة إلى روديسيا من مصفاة تكرير النفط في موزمبيق، لكن الجزء الأكبر منها كان يأتي من المصافي في جمهورية جنوب أفريقيا⁽⁷⁶⁾.

وقد أعرب رجال الأعمال الروديسيين البيض وقت رفع العقوبات في 21 ديسمبر 1979 بأنه ليس هناك اختلاف على الإطلاق، بمعنى أنهم كانوا يعتبرون العقوبات ورفعها مجرد دعاية. وأن التغيير الذي حدث هو الاتصال المباشر من سالسبوري إلى لندن بدلاً من الاتصال بها عبر جوهانسبرج⁽⁷⁷⁾.

ومما سبق يمكن استنتاج بعض النقاط:

أن إعلان سميث لاستقلال روديسيا من جانب واحد ضربة قوية لبريطانيا، وتوقفت قدرة سالسبوري على تحمل العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الأمم المتحدة على مدى مساندة ودعم الأنظمة العنصرية في إقليم الجنوب الأفريقي لها وخاصة جنوب أفريقيا، التي رأت أن دعم روديسيا كحصن ضد تيار التحرر الأفريقي القادم من الشمال، يضمن لها استمرار وجودها كنظام عنصري.

اعتمدت روديسيا على جمهورية جنوب أفريقيا في نقل صادراتها، واستيراد سلعها من بلدان العالم. والأهم من ذلك أن العديد من أبناء جنوب أفريقيا البيض كان لديهم شركات وعائلات في روديسيا، ومن ثم شعرت بريتوريا أن عليها واجب لحماية مصالح الروديسيين، وأنه بفضل المساندات الاقتصادية التي قدمتها جنوب أفريقيا، لما استطاع النظام السياسي في روديسيا الجنوبية التغلب على

العقوبات الاقتصادية في كافة المجالات وبخاصة في الامدادات النفطية، طيلة عقد كامل تقريباً، ضارباً عرض الحائط بقرارات الأمم المتحدة.

الهوامش والحواشي:

¹ هويدا عبد العظيم عبد الهادي: أثر التركيب السكاني على التنمية الاقتصادية في زيمبابوي، رسالة ماجستير بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة 1989، ص 40.

² FO 371/177074: Southern Rhodesia: Relations with the Republic of South Africa, British High Commissioner in Southern Rhodesia to the Secretary of State for commonwealth Relations, 29th September 1964, p.3.

³ هويدا عبد العظيم عبد الهادي: مرجع سابق، ص 41.

⁴ Gwendolen M. Carter & Patrick O'Meara: International Politics in Southern Africa, Indiana University Press, United States of America 1982, p. 171.

⁵ Strack, Harry R.: The Influence of Transnational Actors on the Enforcement of Sanctions Against Rhodesia, Naval War College Review, Vol. 28, No. 4, Spring 1976, p. 54.

⁶ Arnold, Guy: Op. Cit., p. 158.

⁷ Utete, C. Munbamu Botsio: Zimbabwe Southern African " Détente", in Seiler, John: Southern Africa since the Portuguese coup, Westview press, United States of America 1980, p. 63.

⁸ Strack, Harry R.: Op. Cit., p. 56.

⁹ Bowman, Larry W.: Politics in Rhodesia: White Power in an African State, Harvard University Press, Cambridge 1973, p.115.

¹⁰ Nelson, Harold D.: Area handbook for Southern Rhodesia, Library of Congress Cataloging in Publication Data, Washington 1974, p. 239.

¹¹ Arnold, Guy: The last bunker : a report on white South Africa today, Quartet Books, London 1976, p. 158.

¹² Strack, Harry R.: Op. Cit., p. 56.

¹³ Davies, Dorothy Keyworth : Race Relations in Rhodesia a Survey for 1972-73 , Rex Collings , London 1973, p. 160.

¹⁴ Meredith, Martin: The Past is Another Country Rhodesia 1890-179, Andre' Deutsch Limited, London 1979, P. 242.

¹⁵ Minter, William & Schmidt, Elizabeth: When Sanctions Worked the Case of Rhodesia Reexamined, African Affairs, Vol. 87, No. 347, April 1988, P. 227.

¹⁶ Strack, Harry R.: The Effectiveness of Rhodesian Sanctions: Symbolism and Influence, Harvard International Review, Vol. 10, No. 5, June/July 1988, p. 28.

¹⁷ Minter, William & Schmidt, Elizabeth: Op. Cit., P. 227.

¹⁸ Meredith, Martin: Op. Cit., P. 242.

¹⁹ Urnov, Andrei: South Africa Against Africa 1966-1986, Progress Publishers, Moscow 1988, P.169.

²⁰ McKinnwill, Robert: Sanctions and the Rhodesian Economy, The Journal of Modern African Studies, Vol. 7, No. 4, Dec., 1969, P. 575.

²¹ Mlambo, A.S.: "Zimbabwe is not a South African province": Historicising South Africa's Zimbabwe policy since the 1960s, Historia, vol. 61, No. 1, May 2016, p. 22.

²² FO 371/177074: Southern Rhodesia: Relations with the Republic of South Africa, Op. Cit., p.4.

- ²³ Strack, Harry R.: The Influence of Transnational Actors on the Enforcement of Sanctions Against Rhodesia, Op. Cit., p. 55.
- ²⁴ Jannaway, Richard: Zimbabwe (Rhodesia), Anarchy, Vol. 10, No. 6, June 1970, P.174.
- ²⁵ Strack, Harry R.: The Influence of Transnational Actors on the Enforcement of Sanctions Against Rhodesia, Op. Cit., p. 56.
- ²⁶ يقع في وسط زيمبابوي.
- ²⁷ McCulloch, Jock: Asbestos Mining and Occupational Disease in Southern Rhodesia/Zimbabwe, 1915-98, History Workshop Journal, No. 56, Autumn 2003, pp. 138,
- ²⁸ يقع الوادي في شرق زيمبابوي بالقرب من الحدود الشرقية مع موزمبيق.
- ²⁹ Bunting, Brian: The rise of the South African Reich, Penguin Books, Great Britain 1969, p. 332.
- ³⁰ Strack, Harry R.: The Influence of Transnational Actors on the Enforcement of Sanctions Against Rhodesia, Op. Cit., p. 56.
- ³¹ Rockefeller's Control Of Southern African Raw Materials, Africa, V. 4, N. 25, June 21, 1977, P. 6.
- ³² Nelson, Harold D.: Op. Cit., p. 252.
- ³³ Minter, William: King Solomon's Mines Revisited: Western Interests and the Burdened History of Southern Africa, Basic Books Inc., New York 1986, p. 239.
- ³⁴ Memorandum From Roger Morris of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, May 5, 1969, Foreign Relations of the United States 1969-1976, Southern Africa, Vol. XXVIII , Washington 2011, P. 11.
- ³⁵ Minter, William: King Solomon's Mines Revisited, Op. Cit., p. 238.
- ³⁶ وكان السناتور هاري بيرد Senator Harry Byrd عضو الكونجرس الأمريكي من المعارضين بشدة لسياسة الولايات المتحدة والأمم المتحدة تجاه روديسيا الجنوبية، ولذلك تصدر زمام الأمور في الكونجرس في محاولة لخرق التزام أمريكا بعقوبات الأمم المتحدة، وقد كانت الولايات المتحدة مستورداً رئيسياً للكروم الروديسي، وحصلت على 5 ملايين دولار في عام 1965، لكنها توقفت عن جميع الواردات بعد فرض العقوبات، وأدى فقدان الواردات من روديسيا إلى ارتفاع واردات الكروم من الاتحاد السوفيتي بشكل كبير جداً في الفترة ما بين 1965 و 1971، ووصلت إلى ذروتها بنسبة 69٪ في عام 1968. وكان هذا الوضع غير مرغوب فيه في ضوء اعتبارات الحرب الباردة، وعارضته جماعات أمريكية وأعضاء الكونجرس المؤيدين للروديسيين، بدعم من مخاوف رجال أعمال الصناعة الأمريكية، تم إقرار تعديل بيرد، على الرغم من خرقه لعقوبات الأمم المتحدة، من قبل كونجرس الولايات المتحدة للسماح باستئناف واردات الكروم الروديسية من 1 يناير 1972. لمزيد من المعرفة أنظر: McGee, Gale W.: The U.S. Congress and the Rhodesian Chrome Issue, A Journal of Opinion, Vol. 2, Belfiglio, Valentine J.: A Case for Rhodesia, African Affairs, Vol. 77, No. 307, Apr. 1978.
- ³⁷ Barber, James & Barratt, John: South Africa's foreign policy: the search for status and security, 1945-1988, Cambridge University Press, Cambridge 1990, p. 178.
- ³⁸ Deroche, Andrew: Black, White, and Chrome: The United States and Zimbabwe, 1953 to 1998, Africa World Press, Trenton 2001, p. 171.
- ³⁹ Lake, Anthony: The "tar baby" option: American policy toward Southern Rhodesia, Columbia University Press, New York 1976, p. 248.
- ⁴⁰ Doxey, Margaret P.: Economic Sanctions and International Enforcement, Palgrave Macmillan, Second edition, London 1980, p. 75.
- ⁴¹ تعطلت صناعة السكر النامية في روديسيا بسبب التأثير المزيج للعقوبات إلى جانب الانخفاض الكارثي في أسعار السكر العالمية بحلول نهاية عام 1966، مما تسبب في خسارة دعم سعر تفضيل

Bull, Theodore: Rhodesian perspective, الكومنولث أكثر خطورة. لمزيد من المعرفة أنظر: Micheal Joseph LTD, London 1967.
 42 هويدا عبد العظيم عبد الهادي: مرجع سابق، ص 36-37.

43 Gann, L. H.: Rhodesia and the Prophets, African Affairs, Vol. 71, No. 283, Apr., 1972, p. 128.

44 Doxey, Margaret P.: Op. Cit., p. 75.

45 FCO 36/15: Ploughs to come from South Africa, Guardian, 15 Feb. 1968.

46 Bull, Theodore: Rhodesian perspective, Micheal Joseph LTD, London 1967, p.101.

47 Cohn, H.: Rhodesia a Beginning not an End, Intereconomics, Hamburg Institute of International Economics, Vol.2, No.4, 1967, P.101.

48 Shepherd, George W.: Op. Cit., p.57.

49 FO 371/177074: Southern Rhodesia: Relations with the Republic of South Africa, Op. Cit., pp.3-4.

50 Noko, Joseph: Dollarization the case of Zimbabwe, Cato Journal, Journal is the property of Cato Institute, Vol. 31, No. 2, Spring/Summer 2011, P. 340.

51 Nelson, Harold D.: Op. Cit., p. 263.

52 Noko, Joseph: Op. Cit., P. 340.

53 Nelson, Harold D.: Op. Cit., p. 263.

54 Anand, R. K.: Problems of Southern Africa and Role of the Commonwealth, Kalinga Publications, Delhi 1998, p. 98.

55 هويدا عبد العظيم عبد الهادي: مرجع سابق، ص 41.

56 Shepherd, George W.: The Failure of the Sanctions against Rhodesia and the Effect on African States: A Growing Racial Crisis, Africa Today, Vol. 15, No. 1, Black/White Confrontation, Feb. - Mar., 1968, p. 9.

57 Gwendolen M. Carter & Patrick O'Meara: Op. Cit., p. 171.

58 Bowman, Larry W.: Op. Cit., p.115.

59 Hawkins, A. M.: The Rhodesian Economy Under Sanctions, The Journal of the Rhodesian Economic Society, Vol.1, No.1, August 1967, p.50.

60 Shepherd, George W.: Nonaligned Black Africa Op. Cit., p.57.

61 Nelson, Harold D.: Op. Cit., p. 212.

62 Onslow, Sue: A Question of Timing: South Africa and Rhodesia's Unilateral Declaration of Independence 1964-65, Cold War History, Vol. 5, No. 2, May 2005, P.151.

63 Doxey, Margaret P.: Op. Cit., p. 116.

64 Bowman, Larry W.: Op. Cit., p.112.

65 Africa Fund, Rhodesia or Zimbabwe no middle ground in Africa, New York, September 1969, P. 5.

66 Chhabra, Hari Sharan: Oil to Rhodesia - a Western conspiracy, India Quarterly, A Journal of International Affairs, Vol.34, issue 1, Jan.1978, P. 28.

67 Bamberg, James: British Petroleum and Global Oil, 1950-1975: The Challenge of Nationalism, Cambridge University Press, United Kingdom 2000, p. 266.

68 Cohen, Andrew: Lonrho and Oil Sanctions against Rhodesia in the 1960s, Journal of Southern African Studies, Vol. 37, N. 4, Dec. 2011, p. 723.

69 Shepherd, George W.: The Failure of the Sanctions against Rhodesia and the Effect on African States Op. Cit., p. 9.

70 Chhabra, Hari Sharan: Op. Cit., P. 28.

⁷¹ Chartrand, Philip E.: Op. Cit., P. 18.

⁷² Noer, Thomas J.: Cold War and Black liberation : the United States and white rule in Africa, 1948-1968, University of Missouri Press, the United States of America 1985. 209.

⁷³ Doxey, Margaret P.: Op. Cit., pp. 116.

⁷⁴ Smith, Ian Douglas: The Great Betrayal- The Memoirs of Ian Douglas Smith, Blake Publishing Ltd, London 1997, p. 116.

⁷⁵ Noer, Thomas J.: Op. Cit., p. 209.

⁷⁶ Doxey, Margaret P.: Op. Cit., pp. 116.

⁷⁷ هويدا عبد العظيم عبد الهادي: مرجع سابق، ص 42.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة

- FCO 36/15: Ploughs to come from South Africa, Guardian, 15 Feb. 1968.
- FO 371/177074: Southern Rhodesia: Relations with the Republic of South Africa, British High Commissioner in Southern Rhodesia to the Secretary of State for commonwealth Relations, 29th September 1964.

ثانياً: الوثائق المنشورة

- Memorandum From Roger Morris of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, May 5, 1969, Foreign Relations of the United States 1969-1976, Southern Africa, Vol. XXVIII , Washington 2011.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

- Africa Fund, Rhodesia or Zimbabwe no middle ground in Africa, New York, September 1969.
- Anand, R. K.: Problems of Southern Africa and Role of the Commonwealth, Kalinga Publications, Delhi 1998.
- Arnold, Guy: The last bunker : a report on white South Africa today, Quartet Books, London 1976.
- Bamberg, James: British Petroleum and Global Oil, 1950–1975: The Challenge of Nationalism, Cambridge University Press, United Kingdom 2000.
- Barber, James & Barratt, John: South Africa's foreign policy : the search for status and security, 1945-1988, Cambridge University Press, Cambridge 1990.
- Bowman, Larry W.: Politics in Rhodesia: White Power in an African State, Harvard University Press, Cambridge 1973.
- Bull, Theodore: Rhodesian perspective, Micheal Joseph LTD, London 1967.
- Bunting, Brian: The rise of the South African Reich, Penguin Books, Great Britain 1969.

- Davies, Dorothy Keyworth : Race Relations in Rhodesia a Survey for 1972-73 , Rex Collings , London 1973.
- Deroche, Andrew: Black, White, and Chrome: The United States and Zimbabwe, 1953 to 1998, Africa World Press, Trenton 2001.
- Doxey, Margaret P.: Economic Sanctions and International Enforcement, Palgrave Macmillan, Second edition, London 1980.
- Gwendolen M. Carter & Patrick O'Meara: International Politics in Southern Africa, Indiana University Press, United States of America 1982.
- Lake, Anthony: The "tar baby" option: American policy toward Southern Rhodesia, Columbia University Press, New York 1976.
- Meredith, Martin: The Past is Another Country Rhodesia 1890-179, Andre' Deutsch Limited, London 1979.
- Minter, William: King Solomon's Mines Revisited: Western Interests and the Burdened History of Southern Africa, Basic Books Inc., New York 1986.
- Nelson, Harold D.: Area handbook for Southern Rhodesia, Library of Congress Cataloging in Publication Data, Washington 1974.
- Noer, Thomas J.: Cold War and Black liberation : the United States and white rule in Africa, 1948-1968, University of Missouri Press, the United States of America 1985.
- Shepherd, George W.: Nonaligned Black Africa: An International Subsystem, Heath Lexington Books, Lexington 1970.
- Smith, Ian Douglas: The Great Betrayal- The Memoirs of Ian Douglas Smith, Blake Publishing Ltd, London 1997.
- Urnov, Andrei: South Africa Against Africa 1966-1986, Progress Publishers, Moscow 1988.
- Utete, C. Munbamu Botsio: Zimbabwe Southern African " Détente", in Seiler, John: Southern Africa since the Portuguese coup, Westview press, United States of America 1980.

رابعاً: الدوريات الأجنبية

- Belfiglio, Valentine J.: A Case for Rhodesia, African Affairs, Vol. 77, No. 307, Apr. 1978.
- Chhabra, Hari Sharan: Oil to Rhodesia - a Western conspiracy, India Quarterly, A Journal of International Affairs, Vol.34, issue 1, Jan.1978.
- Cohen, Andrew: Lonrho and Oil Sanctions against Rhodesia in the 1960s, Journal of Southern African Studies, Vol. 37, N. 4, Dec. 2011.
- Cohn, H.: Rhodesia a Beginning not an End, Intereconomics, Hamburg Institute of International Economics, Vol.2, No.4, 1967.
- Gann, L. H.: Rhodesia and the Prophets, African Affairs, Vol. 71, No. 283, Apr., 1972.
- Hawkins, A. M.: The Rhodesian Economy Under Sanctions, The Journal of the Rhodesian Economic Society, Vol.1, No.1, August 1967.

- Jannaway, Richard: Zimbabwe (Rhodesia), Anarchy, Vol. 10, No. 6, June 1970.
- McCulloch, Jock: Asbestos Mining and Occupational Disease in Southern Rhodesia/Zimbabwe, 1915-98, History Workshop Journal, No. 56, Autumn 2003.
- McGee, Gale W.: The U.S. Congress and the Rhodesian Chrome Issue, A Journal of Opinion, Vol. 2, No. 2., Summer, 1972.
- McKinnwill, Robert: Sanctions and the Rhodesian Economy, The Journal of Modern African Studies, Vol. 7, No. 4, Dec., 1969.
- Minter, William & Schmidt, Elizabeth: When Sanctions Worked the Case of Rhodesia Reexamined, African Affairs, Vol. 87, No. 347, April 1988.
- Mlambo, A.S.: "Zimbabwe is not a South African province": Historicising South Africa's Zimbabwe policy since the 1960s, Historia, vol. 61, No. 1, May 2016.
- Noko, Joseph: Dollarization the case of Zimbabwe, Cato Journal, Journal is the property of Cato Institute, Vol. 31, No. 2, Spring/Summer 2011.
- Onslow, Sue: A Question of Timing: South Africa and Rhodesia's Unilateral Declaration of Independence 1964-65, Cold War History, Vol. 5, No. 2, May 2005.
- Rockefeller's Control Of Southern African Raw Materials, Africa, V. 4, N. 25, June 21, 1977.
- Shepherd, George W.: The Failure of the Sanctions against Rhodesia and the Effect on African States: A Growing Racial Crisis, Africa Today, Vol. 15, No. 1, Black/White Confrontation, Feb. - Mar., 1968.
- Strack, Harry R.: The Effectiveness of Rhodesian Sanctions: Symbolism and Influence, Harvard International Review, Vol. 10, No. 5, June/July 1988.
- _____.: The Influence of Transnational Actors on the Enforcement of Sanctions Against Rhodesia, Naval War College Review, Vol. 28, No. 4, Spring 1976.

- رابعاً: الرسائل العلمية

- هويدا عبد العظيم عبد الهادي: أثر التركيب السكاني على التنمية الاقتصادية في زيمبابوي، رسالة ماجستير بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة، 1989.